

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، زاهي الشلبي .

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٣/٣٦٦٥

المميز: نائر جمعة أحمد خشان .

وكيلاه المحاميان محمد الربابعة وبنينة خشان .

المميز ضده: الديوان الملكي الهاشمي العامر (القصور الملكية العامرة)

ويمثلها المحامي العام المدني / ناظر الخاصية الملكية .

بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الطلب رقم (٢٠١٣/٢٠٢) فصل ٨/٥/٢٠١٣ المقدم في القضية الاستئنافية رقم (٢٠١٢/٢٤٩٦٣) والقاضي : (برد طلب الإدخال والتدخل شكلاً مع تضمين المستدعي الرسوم والمصاريف والانتقال على رؤية الدعوى الأصلية) .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. لقد شاب القرار فساد في الاستدلال خالطه فساد في الاستنباط أدى على خلط وخطأ في استخلاص النتائج .
٢. إن قرار المحكمة مشوب بقصور في التعليل والتسبيب حيث لم تبين السند القانوني الذي دعمت بها قرارها .

٣. أخطأت المحكمة في قرارها أن الاجتهاد القضائي استقر على أن طلبات الإدخال والتدخل لا يجوز تقديمها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .
٤. إن ما ورد بالمادتين (١١٣ و ١١٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية أعاد المشرع إلى نص المادة (٥٩) من القانون ذاته .
٥. أخطأت المحكمة في قرارها حيث إن قبول المعذرة المشروعة المقدمة من المستأنف بنشر الدعوى أمام المحكمة استناداً إلى نص المادة (٥٩) من القانون التي تجيز لمن يمثل أمام محكمة الدرجة الأولى الذي تم قبول معذرتة المشروعة أمام محكمة الاستئناف أن يتقدم بكافة الطلبات والدفع التي يجوز له تقديمها أمام محكمة الدرجة الأولى .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠١٣/١١/٦ قدم ممثل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وتأييد القرار المميز .

ال

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المستدعي تائر جمعة أحمد خشان تقدم بالطلب رقم (٢٠١٣/٢٠٢) بمواجهة المستدعي ضده الديوان الملكي الهاشمي العامر لدى محكمة استئناف عمان .

موضوعه طلب إدخال شخص ثالث في الدعوى سنداً لأحكام المادة (٢/١/١١٣) والمادة (٣/١١٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وقد أسس طلبه على سند من القول :

١. أقام المدعي عمر نصر الدين سالم الفياض وآخرون الدعوى البدائية الحقيقية رقم (٢٠٠٣/٤٨٦) ضد المستدعي (المدعى عليه) تائر جمعة أحمد خشان

وأخرين للمطالبة ببديل التعويض الذي لحق بالمدعين جراء وفاة مورث المدعين والنااتجة عن الحادث الذي وقع بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٩ بين المركبتين (٧٠٣٨٣) نوع ميتسوبيشي باجيرو موديل ١٩٩٨ والتي كان يقودها المستدعي ثائر خشان والمؤمنة تأميناً شاملاً تكملياً لدى شركة الأردن الدولية بموجب عقد التأمين رقم (١٩٩٩/٢٧/٤٨/١) والمملوكة للديوان الملكي العامر / القصور الملكية العامرة / وبين مركبة رقم (٩٦١٦٠) باص عمومي والتي كان يقودها حسن صبري حسن عايد .

٢. لم يختصم المدعون في الدعوى المستدعي ضده الديوان الملكي العامر في الدعوى باعتباره مالكا للمركبة رقم (٧٠٣٨٣) نوع ميتسوبيشي وباعتباره مسؤولاً بالتكافل والتضامن مع السائق بالتعويض عن الضرر الناشئ عن الحادث بفرض الثبوت .

٣. إن التزام المستدعي مع المستدعي ضده التزام تضامني لا يقبل التجزئة بحكم القانون وهي مسؤولة بالتكافل والتضامن على فرض ثبوت صحة الوقائع .

قررت محكمة الاستئناف وقف السير بالدعوى الاستئنافية والانتقال لرؤية الطلب .

وبعد استكمال إجراءات التقاضي بالطلب بتاريخ ٢٠١٣/٥/٨ أصدرت قرارها الذي قضت فيه برد الطلب شكلاً مع تضمين المستدعي الرسوم والمصاريف والانتقال إلى رؤية الدعوى الأصلية .

لم يرتض المستدعي / المميز بالقرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧ والتي تبلغها المحامي العام المدني بتاريخ ٢٠١٣/١١/٤ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٦ .

ورداً على أسباب التمييز :

وعن كافة أسباب التمييز ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها من أن طلبات الإدخال والتدخل لا يجوز تقديمها لأول مرة أمام

محكمة الاستئناف لا علاقة له بموضوع الطلب الطعين لأن الاجتهاد كان على طلبات الادخال التي تعلقت بإدخال شخص ثالث كان ممثلاً في مرحلة الدرجة الأولى وتم إسقاط الدعوى عنه وهذا لا ينطبق على هذه الدعوى لأن طالب الادخال لم يكن ممثلاً بالدعوى ابتداءً .

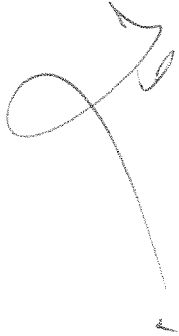
في ذلك نجد إن الفقه والقضاء جرى منذ صدور الهيئة العامة رقم (٢٠٠٩/١٨٩١) تاريخ ٢٧/٨/٢٠٠٩ على أنه لا يجوز مطلقاً تقديم طلبات التدخل والإدخال والمنصوص عليها بالمادتين (١١٣ و ١١٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية لأول مرة أمام محكمة الاستئناف كي لا يحرم المطلوب ادخاله من درجة من درجات التقاضي مما لا يجوز معه ادخال القصور الملكية العامرة كمدعى عليها في الدعوى لدى محكمة الاستئناف .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف لهذه النتيجة المتفقة وحكم القانون مما يتعين رد هذه الأسباب .

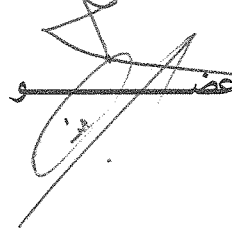
لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ١٦/٢/٢٠١٤ م

القاضي المترئس




عضو



عضو

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / أش

